http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2148) السنة الثامنة - الخميس (2) حزيران 2011

كتابة على الحيطان

صمت المالكي.. لماذا ؟

عامر القيسي

تستطيع أن تفسر أنواع الصمت لدى الناس، هناك صمت بسبب الخوف وهو ما يلجأ إليه الضعيف أمام القوي، وهناك الصمت الذي ينطبق عليه المثل العربي "إذا كان الحديث من فضة فالسكوت من الذهب" ونوع آخر من الصمت وهو ما تلجأ إليه الفتاة إشارة إلى قبولها بالشاب المتقدم لخطبتها، وتنطبق عليها أغنية بغدادية "قبولي من رضايه" . الصمت الوحيد الذي يدان هو الصمت السياسي على خرق المبادئ وانتهاكات حقوق الإنسان وتعرض مسيرة بلاد ومستقبلها إلى الخطر ! تأخذ قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان حيزا كبيرا في خطابات السيد المالكي ، والتي يؤكد فيها باستمرار أن بناء العراق الجديد ينبغي ان يقوم على الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان . لكننا للأسف الشديد شاهدنا ونشاهد ونلمس بالحجة والدليل خروقات غير مقبولة لحقوق الإنسان، اعتقدنا انها أصبحت جزءا من الماضي السياسي للعراقيين الذين كانوا يختفون على حين غفلة من الشوارع والمدارس والجامعات والأندية والمطاعم، ما نشاهده اليوم سيادة رئيس الوزراء هو نسخة معدّلة من الممارسات الدكتاتورية السابقة . فهل يعقل أن يعتقل أربعة من نشطاء الدفاع عن العراق وتجربته الجديدة أمام المحتجين ويحشرون في سيارة إسعاف من دون أوامر قضائية، وتضطر جهات المجتمع المدني الى البحث عنهم في رحلة مضنية ليتم اكتشاف مكانهم في سيناريو بغيض لتلفيق التهم إليهم، مثل تزوير الهويات !

هل يعقل أن تتم مداهمة اجتماع لمنظمة مجتمع مدني معنية بحقوق العراقيين وتلفق لأعضائها تهمة الترويج للبعث المنحل ؟ ولا أحد يعرف مصائر المعتقلين حتى اللحظة !!

بصفتك القائد العام للقوات المسلحة والوزير وكالة للوزارات الأمنية، نطالبك بالوقوف بحزم أمام هذه الكوميديا السوداء، والتصرفات التي تمارسها القوات الأمنية، من أي جهة كانت، تحت حجج واهية، بل حجج تثير السخرية أكثر مما تولد قناعات بها !

إن العقلية السياسية الراجحة هي التي تستفيد من هؤلاء النشطاء لإنجاح أي مشروع عراقي لبناء الديمقراطية، فهم حملة شعارات وطنية ومدافعون أشداء عن التجربة العراقية الجديدة رغم كل مثالبها وعوراتها ومشكلاتها، وهم قوة داعمة لأي كتلة سياسية تنشد بناء العراق الديمقراطي الفدرالي التعددي، وكان بإمكان المالكي الإفادة القصوى من حركة الاحتجاجات والاصطفاف معها وتلبية مطالبها واعتبارها رديفا مأمونا في الصراع مع الغرماء الآخرين الذين يلوحون بمناسبة ومن دونها بإمكانية الإطاحة بحكومتكم ووضع العصي في مسيرة الحكومة لتحقيق أهداف في نفس يعقوب !

هل حصل هذا ؟

الذي حصل عكس المطلوب من رجال الاحتراف السياسي، لقد خوّن المالكي الحركة في البداية "قاعدة وبعث" ثم طالبهم بعدم التظاهر، ثم أرسل قواته المجحفلة لتستخدم خراطيم الماء والقنابل الصوتية والرصاص الحي في آخر المطاف، لتفريق المحتجين، ثم لاحقا حملات الاعتقال في المطاعم والساحات ومقرات النشطاء من المحتجين !! وأمام كل هذه الانتهاكات نفاجأ بصمت رئيس الوزراء، والذي من المفترض أن يكون آخر الصامتين، لان مسؤوليته تحتم عليه صيانة حقوق المواطنين وتأمين حقهم في التظاهر والاحتجاج خارج "ملعب الشعب" .

السؤال الكبير والمدوي الذي نطلقه هو:

لماذا الصمت يا رئيس الوزراء؟

غرف لمراقبة الفيسبوك والمخبرون كظل ساحة التحرير

متظاهرون بهويات مزوّرة.. والمهلة تتحول إلى إجازة سياسية

كتب: علي عبد السادة

تحول الشباب الأربعة المعتقلون لدى السلطات العراقية إلى قصة رئيسة لنشطاء الدفاع عن الحريات المدنية وحقوق الإنسان في البلاد. بات الحدث بالنسبة إليهم انتكاسة كبيرة. وجرس إنذار لما سيحدث في قادم الأيام.

وخلافا لتوقعات الرأي العام، ودعوات عديدة لسياسيين وصحفيين عراقيين لإطلاق سراحهم، فان إعلان قيادة عمليات بغداد تقديم الشباب الأربعة الى قاض للتحقيق بتهمة حيازة هويات مزورة جاء مخيبا للآمال بالنسبة لكثيرين.

الناطق باسم القيادة نفى عصر أمس الأول الثلاثاء اعتقال أربعة من منظمي تظاهرة الجمعة الماضي في ساحة التحرير، وقال إنهم ضبطوا حاملين هويات مزورة. وهو التصريح الذي لم يرق للرأي العام وخلف ردود أفعال غاضبة بشأنه.

حتى إن مقربين من قيادة حركة شباب شباط وصفوه بأنه "محاولة تشويه لتكسير أجنحة حركات الاحتجاج".

ولعبت عمليات بغداد دورا فاعلا منذ اندلاع الاحتجاجات العراقية في الخامس والعشرين من شباط الماضي، وأكتسب هذا الدور أهمية كبيرة حين أسهم عناصرها في محاولات متكررة لكبح جماح المتظاهرين.

القوات التابعة لهذا التشكيل، المثار حوله جدل سياسي بشأن حله او إعادة هيكلته وفق اتفاقات سياسية غامضة، ظهرت في الشارع بأداء عصبي ومستفز وأعطت الانطباع بأنها تضمر للمتظاهرين الكثير من العداء. ربما تحرك ضباطها من خلفية اعلان رئيس الوزراء نوري المالكي حول سيطرة حزب البعث على ساحة التحرير قبل ليلة واحدة من اندلاع الاحتجاجات هناك، وهو الادعاء الذي أسقطته مشاركة نوعية من قبل حتى أولئك الذين ساهموا في انتخابات ٧ آذار. وفي هذا الجو المشحون ارتكبت وحدات تابعة للقيادة أخطاء عديدة منها محاصرة وطرد معتصمين قبل جمعة الغضب الأولى من أماكن وساحات عامة، ولاحقا اعتقال وضرب صحفيين عراقيين، واصابة مدنيين عزل بإصابات مختلفة.

وتخللت هذه العمليات نزول جماعات مسلحة بلباس مدني وسيارات حكومية لتطويق متظاهرين ليلا وطعنهم بالسكاكين.

الحكومة مستفزة

ومع الصعوبة الكبيرة التي واجهتها حركات الاحتجاج لإثبات انها تستهدف إصلاح النظام، وهو ما يجعلها مختلفة عن أحداث الشرق الاوسط المشابهة، لكن الحكومة العراقية كانت أكثر استفزازا مما يتحمله المشهد في ساحة التحرير.

المالكي في البداية أفاد بحقيقة ان العراق كان يمثل أولوية عليا لادارة اوباما، مما يمنحه اطمئنانا الى ان واشنطن ستظل راعية لأصدقائها مهما بلغ الاحتجاج مستوى متصاعدا ضد أدائها السياسي.

لكن تنامي الاحتجاجات في العالم العربي ضد الزعماء المستبدين وتسرب ذلك الى بلدان أخرى ومنها العراق وضع الديمقراطية العراقية الناشئة أمام اختبار، وأربك القادة السياسيين وتحديدا رئيس الحكومة العراقية المتهم من منافسيه بتوسيع سلطاته وتقويض الديمقراطية الهشة أصلا في العراق.

المتظاهرون العراقيون يطالبون بإنهاء الفساد وهو ما يعده مراقبون المأزق الكبير الذي يوازي الاستبداد في البلدان الأخرى حيث انتظر العراقيون أربع حكومات متعاقبة بعد ٢٠٠٣ اثنتان منهن برئاسة المالكي في ظل مستوى معيشي هابط مقابل موارد مالية ضخمة من عائدات النفط العراقي.

المالكي والصلاحيات

في هذه الفترة المشحونة، ذهب المالكي كثيرا في مشروع تقوية نفوذه وتوسيع صلاحياته. يقول سياسيون وناشطون مدنيون ان ابرز ملامح الاستيلاء على الصلاحيات هو الطلب الذي قدمه للمالكي بمنحه سيطرة على الهيئات التي كانت مستقلة ومسؤولة عن إدارة البنك المركزي وإجراء الانتخابات والتحري عن الفساد وهو قرار يحرم البرلمان من حق اقتراح التشريعات.

القرار وجد صدى معاكسا على المستويين الداخلي والخارجي. وتحت الضغط عدلت المحكمة الاتحادية عن قرارها الذي شكل ضربة للديمقراطية. لكن الأهم فان ما فعلته الحكومة العراقية جاء بنتائج عكسية في الشارع، المحتجون يزدادون نقما ويفقدون الثقة أكثر من أي وقت مضى.

> لعبت عمليات بغداد دورا فاعلا منذ اندلاع الاحتجاجات العراقية في الخامس والعشرين من شباط الماضي، وأكتسب هذا الدور أهمية كبيرة حين أسهم عناصرها في محاولات متكررة لكبح جماح المتظاهرين. القوات التابعة لهذا التشكيل، ظهرت في الشارع بأداء عصبي ومستفز وأعطت الانطباع بأنها تضمر للمتظاهرين الكثير من العداء

وخلال المهلة المحددة بـ ١٠٠ يوم، فشلت الحكومة في تعاملها مع التظاهرات الأمر الذي أعاد الى الأذهان الاعتقاد بفشل النموذج الديمقراطي في العراق بسبب العقلية السياسية التي تنتهجها القوى النافذة في البلاد.

ففي الوقت الذي أمهل فيه المالكي وزاراته مئة يوم لبلورة طرق لتحسين الخدمات وتخفيض مرتبه وعدم الترشح لفترة ثالثة في عام ٢٠١٤ لامتصاص الاستياء الشعبي، شهدت التظاهرات ممارسات كالتي تشهدها دول تحت الاستبداد من منع المتظاهرين وإغلاق الطرق واستخدام الرصاص الحي واعتقال الصحفيين وحملة اعتقالات أعقبت المتظاهرين، وهي مؤشرات لم تدفع الى تهدئة العراقيين الذين يواصلون الاحتجاج على إخفاق الحكومة بتوفير الكهرباء وفرص العمل.

سكون ساحة التحرير

ورغم فترة السكون النسبي التي شهدتها ساحة التحرير على وقع المهلة الحكومية التي منحها المالكي لوزرائه، الا ان صحفيين عراقيين نقلوا عن مسؤولين أمنيين كبار انهم يمتلكون معلومات "مؤكدة" حول اختراق عناصر من القاعدة للتظاهرات المتوقعة في العاشر من حزيران الجاري. وقال احد القادة الأمنيين في جلسة حوارية غير معلنة مع قادة رأي مختارين: " أداة قطع الحديد نفدت من السوق المحلية". وكانت تلك أشارة الى ان القوات الأمنية تعتقد بان عصابات التسليب ستسيطر على الشارع أيام التظاهرات.

لكن الصحفيين الذين حضروا تلك الجلسة خرجوا محبطين منها. يقول احد المشاركين بان السلطة لا تزال بذات العقلية التي واجهت بها تظاهرات شباط الماضي.

وعلى ما تقول مصادر "موثوقة" فان الأجهزة الأمنية تعتزم تطبيق إجراءات أمنية جديدة، لكن لن يكون اقلها وطأة وشدة مبعث تفاؤل الذين سيتواجدون في ساحة التحرير.

المصادر قالت ان تعليمات سرية صدرت لوحدات عسكرية تفيد بأهمية تحجيم التظاهرات، على أساس توقعات بان تكون ساحة التحرير أكثر اكتظاظا بالمحتجين بعد نهاية المهلة الحكومية.

مخبرون

ومع هذه الإجراءات فان أعدادا كبيرة من المخبرين السريين تمكنوا خلال الفترة الماضية من اختراق المجاميع الناشطة في التظاهرات، وهي في الغالب من فئات عمرية قريبة من المحركين الأساسيين لتحركات ساحة التحرير.

وكان متظاهرون سبق وان اعتقلوا نهاية شباط الماضي أكدوا ان التحقيقات التي أجريت معهم شهدت حضور أفراد تابعين لأجهزة الأمنية أدلوا بشهادات حول تحركات المتظاهرين ليس في ساحة التحرير وحسب، بل انطلاقا من أماكن سكناهم والطريق الذي سلكوه وأماكن التجمع وطرق الاتصال.

وقال احد المعتقلين الذين أطلق سراحهم في نيسان الماضي، إن جميع الإفادات التي أدلى بها المخبرون السريون دقيقة وتسجل تحركاتنا بشكل حرفي، لكنها لا تتضمن تهما او شهادة عن ارتكاب أفعال مخالفة للقانون او مواد الدستور في ما يخص قواعد التعبير عن الرأي.

غير ان ضباط التحقيق يستخدمون دقة وحرفية إفادة المخبر السري لإطلاق تهم من قبيل تخريب البلاد او الوقوف ضد العملية السياسية. كان هذا في بداية انطلاق الاحتجاجات .. لاحقا تطور الدور الذي يقوم به المخبرون !.

متظاهرو ساحة التحرير.. ارشيف

> الشهور الثلاث الماضية لم تكن مهلة لتقييم او رفع اداء الحكومة، كانت اجازة سياسية بامتياز استغرقها السياسيون في اكمال مفاوضات الشراكة العوجاء وترتيب اوراق وحصص الحكومة

ضرب تحت الحزام

وتظهر وقائع الشهور القليلة الماضية ان السلطات العراقية قلقة جدا من محاولات المجتمع المدني تقوية نفسه وتطوير أداوته، وبدا ان الحكومة تخاطب المنظمات المدنية بالطريقة التي تلائم "الحاجة الإعلامية" لكنها تضرب تحت الحزام في الخفاء.

قال مسؤول في إحدى المنظمات المدنية الناشطة في الاحتجاجات انه في الفترة التي تلت الجمعة الأولى، استدعى مسؤولون حكوميون وسياسيون رفيعون مجموعة من الناشطين للحوار بشأن الأحداث، وبدا إنهم متفهمون لدور المجتمع المدني وهم يستخدمون عبارات مطمئنة عن الدستور والحق في التظاهر. لكن في الواقع هم يضمرون شيئا آخر. هذا المخاوف تجسدت من خلال ملاحقات وحملات اعتقال لناشطين وصحفيين عراقيين.

الأجهزة الحكومية كانت تنظر إلى الاحتجاجات التي أثيرت حوافزها ونشط الاتصال بشأنها عبر موقع التواصل الشهير "فيس بوك"، على إنها مؤهلة لتتطور الى النماذج العربية الحاصلة في المنطقة خصوصا وان القاسم المشترك بين الجميع هو النشاط الدائر عبر الانترنت.

يقول مصدر مطلع إن وزارة الداخلية خصصت منذ شهور غرف طوارئ في دوائرها لمراقبة مواقع ناشطين وصحفيين على الفيسبوك.

هذه الغرف يديرها ضباط شباب عارفون بشأن موقع التواصل الاجتماعي وتتضمن المراقبة توثيق كل المواد المنشورة على صفحات الناشطين خصوصا تلك المتعلقة بالتظاهرات في ساحة التحرير، ومتابعة كل التعليقات الواردة بشأنها، إضافة الى مطالعة السير الذاتية وتدوين شبكة العلاقات التي يوفرها الموقع.

وتتضمن المراقبة أيضا ملاحقة الأنباء المنشورة على صفحات الناشطين بخصوص قضايا الفساد أو الكتابات الناقدة لشخصيات حكومية وسياسية.

هذه المراقبة الدورية ترجمت لاحقا الى حملة اعتقالات لمستخدمين فاعلين للموقع، كان بعضها قريبا من محال سكن عدد من الشبان.

هذه الإجراءات التعسفية أدخلت الشارع العراقي في حالة من التوتر والقلق وبدا ان السلطة تراقب كل شيء وتلاحق أي شيء يمكن الاعتقاد بأنه يهدد النظام. وساعدت حالات الاعتقال التي لم تقترن بأوامر قضائية على مفاقمة هذه المخاوف.

لكن هذه الأجواء وسعت رقعة المستفيدين من الاحتجاج، وسريعا سيلتحق حتى أولئك الذين انتخبوا حزب الدعوة، كما يقول ناشط في إحدى حركات الاحتجاج.

المهلة .. إجازة سياسية

ومع اقتراب نهاية مهلة الـ ١٠٠ يوم، تجري الأجهزة الحكومية استعدادات، في الكواليس، لاحتواء تظاهرات محتملة اعتبارا من العاشر من حزيران المقبل، ويتردد أن رئيس الحكومة سيمدد المهلة إلى ١٠٠ يوم أخرى، في محاولة لكسب وقت أطول وامتصاص حركة الشارع.

لكن الشهور الثلاث الماضية لم تكن مهلة لتقييم او رفع الأداء الحكومي بل استغرقها السياسيون العراقيون في إكمال مفاوضات الشراكة العرجاء.

ولم يتمكن اتفاق أربيل من إنهاء حالة التنافر، لكنه رتب أوراق الحكومة، وطيلة الفترة الماضية انشغل الفرقاء والرأي العام بأجواء الصراع بين دولة القانون والعراقية، وحاولت الفصائل الأخرى كالتيار الصدري والمجلس الإسلامي الأعلى استغلال انسحاب الكتلتين المختلفتين من الشارع ايام المهلة.

لكن الوضع كان صعبٌ للغاية، اذ عجز السياسيون المعنيون بالخلاف حول النفوذ ومراكز القرار من حجب تأثيرات خلافهم على الأداء الحكومي، لذلك بدت المهلة سياسية بامتياز.

يقول صحفيون عراقيون إن رئيس الوزراء منح المهلة للكتل السياسية المتنافسة على السلطة و ليس لتنفيذ الخدمات الضرورية. ووصف بعض صناع الرأي المهلة بأنها إجازة سياسية للحكومة.

لكن الحكومة تؤكد بأنها لم تعد بتوفير الخدمات خلال الـ١٠٠ يوم و لكن وعدت بتحسين الأداء الحكومي وتقويمه بالشكل الصحيح.

ويقول مسؤولون في الحكومة إنها استطاعت أن ترفع الكثير من العقبات التي تعيق تنفيذ الخدمات وخاصة العقبات الإدارية والبيروقراطية وفقدان الرؤية المشتركة لتنفيذ الخدمات المهمة.

وبات واضحا إن اختيار الحكومة خيار المهلة لمجرد كسب الوقت وانه لن يجدي نفعا، ذلك لان الخلل لا يتعلق بعلاجات تنحصر بفترة زمنية محدودة.

وخلص خبراء ومراقبون إلى انه من الخطأ الاعتقاد بان نتائج وحصيلة انتخابات السابع من آذار هي السبب كونها متقاربة او أنها لا تتيح خروج أغلبية واضحة. يعتقدون بان المشكلة تتعلق في ان الفصائل السياسية النافذة لا تزال تعتمد ذات النهج القديم في بناء الدولة والتعامل مع السلطة. أما الانتخابات فان الخلل يعود الى ما قبل النتائج، حين اقر البرلمان قانونا مشوها للانتخابات، واسهم الفرقاء النافذون في انجازه على مقاسهم. وجاءت الحصيلة فائزون تصدوا لمهمة النظام الديمقراطي دون ان يكون بينهم من هو ديمقراطي.

وترى قوى مجتمعية وتيارات ليبرالية أن الحكومة والبرلمان الحاليين بما هو حالهما الآن يؤشران تكرار السيناريو القديم الذي أوصل البلاد إلى ما هي عليه اليوم.

المعتقلون الاربعة وهم من اليمن (علي الجاف، احمد البغدادي، جهاد جليل، مؤيد الطيب)